مركز الرأي للدراسات

المرأة في الأحزاب الأردنية

هنا المحيسن
2004

توطئة

ونحن بصدد تلمس دور المرأة الأردنية في الحياة الحزبية لم نتمكن من العثور على وثائق أو دراسات أو أبحاث تتعلق بهذا الموضوع إلا في حالات نادرة جدا حتى الأحزاب السياسية نفسها ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بالشأن النسوي خلت من الدراسات ذات الصلة . ومن خلال مراجعتنا لبرامج الأحزاب في الأردن لم نعثر على نصوص تخص أوضاع المرأة ، حتى تلك الأحزاب التي لديها منظمات نسائية ديموقراطية صديقة ، مما اضطرنا الأمر إلى الاستعانة بالشهادات الشفهية لبعض النساء الناشطات في إطار العمل العام ولبعض الحزبيات ممن لهن خبرات ودور في النشاط الحزبي ، كما لم نعثر في الدراسات وورشات العمل وحلقات البحث ، التي تطرقت لدور المرأة في الحياة السياسية ، على دراسات معمقة لدورها في الأحزاب الأردنية .

وفي كل الأحوال لم يكن دخول المرأة معترك الحياة العملية والعامة بالأمر السهل ولا سيما في العقود الأربع الأولى من حياة الدولة الأردنية حيث بقي عنوانها البيت ، محظورا عليها العمل أو ممارسة أي نشاط من أي نوع خارج جدران المنزل باستثناءات محدودة ومحصورة في مجال التربيـة والتعليم حينما اصبح التعليم إلزامي للإناث .
ورغم أن الدستور الأردني لم يميز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات إلا أن قانون الانتخاب حرم المرأة من حق الانتخاب والترشيح حتى جاء قانون الانتخاب لعام 1974 ومنحها هذا الحق ، ولكن لم تكن المساواة في الدستور لتعكس واقع الحال بالنسبة للمرأة ، حيث بقيت تخضع لتأثيرات القيم والتقاليد الاجتماعية والثقافة السائدة، فحرمت من التمتع بحقوقها كانسان ، وممارسة أي نشاطات لها علاقة بالحياة العامة أو العمل في مؤسسات الدولة أو القطاع الخاص . على أن بواكير مشاركة المرأة قد بدأت مع تشكل اتحاد المرأة العربية عام 1954 الذي مارس نشاطات جريئة في الدفاع عن حقوق المرأة وفي النضال الوطني والقومي إلى أن حل عام 1957 في إطار قرار حل الأحزاب السياسية . على انه يجب أن لا نغفل عن بعض مساهماتها الوطنية و مشاركتها المحدودة في المسيرات والتظاهرات الشعبية التي شهدها الأردن وبخاصة ضد حلف بغداد .

ويسجل للاتحاد بالإضافة إلى دوره الوطني والقومي انه كان أول جهة خاطبت الديوان الملكي مطالبا بمنح المرأة الأردنية حقوقها السياسية بما في ذلك حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية و تم الاستجابة إلى هذا النداء بمنح المرأة حق الاقتراع بموجب قرار رئاسة الوزراء الصادر في تشرين الأول لعام 1955 .
ورغم جهود المرأة الأردنية في محاولة انتزاع اعتراف المجتمع الذكوري بوجودها وحقها بالتمتع بكافة حقوق الرجل إلا أن المجتمع الأردني بما فيه الأحزاب السياسية بقي يقصي وجودها ، وبقيت

علاقاتها بالمجتمع محكومة بمجموعة من القوانين والتقاليد الاجتماعية والثقافة السائدة كما أشرنا واستمر دورها هامشي إلى أن حلت هزيمة حزيران 1967 حيث وجدت نفسها، كما هو الرجل ، في مواجهة استحقاقات هذه الهزيمة، وأنها تتحمل وزرها كما يتحمله الرجل ، وان وضعها الهامشي وأسبابه كان له نصيب فيما آل إليه حال الأمة وان عليها دورا في تحمل أعباء الهزيمة ودور في إزالة آثارها ، فاندفعت للانخراط في صفوف الحركة الجماهيرية والمقاومة المسلحة التي شهدت انطلاقتها مع تشكل حركة المقاومة الفلسطينية ، وفي هذا الإطار لعبت دورا بارزا على صعيد التعبئة الوطنية وحملات التبرعات والنشاطات الاجتماعية والتوعوية وخاصة في صفوف الطلبة وبين المخيمات وفي التأسيس لأطر نسوية (في معظم الأحيان لم تكن مرخصة) وجرى تبنيها من قبل بعض الأحزاب التي كانت تمارس نشاطاتها بشكل سري وكانت تشكل أحد الوسائل للاتصال وتنظيم المرأة ضمن أطرها الحزبية.

على انه يجب التسجيل للأحزاب اليسارية (وبخاصة الحزب الشيوعي الأردني) أنها ومنذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي قد أولت التفاته لجذب المرأة إلى تنظيماتها ولكن في إطار محدود ، وغالبا ما كانت المرأة المنخرطة في الهيئات الحزبية أما أخت أو زوجة أو قريبة لهذا القيادي أو ذلك وكن بدورهن يحاولن جذب الصديقات والمقربات ومن هن في هذا المحيط إلا أن هذا التطور كان يجري ببطء نتيجة لعوامل مختلفة موضوعية و ذاتية تتعلق بطبيعة المرأة وانصياعها للقيم المجتمعية التي فرضت عليها قيودا كبيرة حالت دون أن تكون فاعلة في الحياة الحزبية ، إضافة إلى أن العمل الحزبي بحد ذاته كان يخضع للكثير من الطقوس الرمزية التي تتم من خلال ما يعرف بالديموقراطية المركزية التي حالت دون هذا الانخراط بشكل فاعل ، والعامل الموضوعي الآخر إن بقاء العمل الحزبي في الإطار السري لسنوات طويلة جعل من الصعب على المرأة الانخراط فيه بشكل مباشر الأمر الذي ترك أثرا كبيرا بعد الانفتاح الديموقراطي على نشاط ودور المرأة فيه ، وهذا بدوره نما وعيا سلبيا لدى المرأة والرجل تجاه العمل الحزبي .
شكل 1989 محطة بارزة في التحول نحو الديموقراطية ، بدأ هذا الهامش يعطي دورا اكبر للمرأة في العمل العام ، ولكن على الرغم من إعطاءها هذا الدور إلا أنها بقيت تعيش على هامش العمل الحزبي ولم تكن عنصرا فعالا فيه ، بل أن البرامج الحزبية نفسها لم تعطي المرأة أهمية ضمن برامجها ، مما أسهم في ضعف التمثيل الحزبي للمرأة داخل الأحزاب .

المرأة ووقعها داخل الأحزاب

عكست الحقبة السابقة من الأحكام العرفية والقيود على الحريات أثرها على مستوى المشاركة الحزبية بشكل عام وبخاصة على إقبال المرأة على المشاركة السياسية والعمل الحزبي سيما وأنها كانت تخضع لقيود متعددة أهمها تأثير النظرة العامة لها ولدخولها العمل الحزبي . إلا أن المعطيات

العامة للظاهرة الحزبية في الأردن تشير إلى أن الانخراط في العمل الحزبي لم يكن مقبولا بشكل كبير بالنسبة للرجل ، وهذا بدوره اثر بشكل كبير على المرأة ، أضف إلى ذلك أن العمل الحزبي كان يتركز بشكل أساسي في المدن الكبرى وتم تهميش باقي المناطق .
وعلى الرغم من وجود المرأة ضمن الأعضاء المؤسسين لعدد من الأحزاب إلا أن هذا الحضور بقي هامشيا وشكليا فلم تتجاوز نسبة وجود المرأة أكثر من 17% هذه النسبة لا تعكس حجم التمثيل الحقيقي داخل الأحزاب نفسها ، ولعل نظرة إلى الجدول المرفق تبين حجم هذا التمثيل بالنسبة للأعضاء المؤسسين من النساء وبالنسبة للهيئة القيادية أيضا .

الأحزاب الأردنية خلال الفترة (1992 - 2003) *

الرقم	الحزب	تاريخ التأسيس	الأعضاء المؤسسين			الهيئة القيادية		
			ذكور	إناث	النسبة	ذكور	إناث	النسبة
1	حزب جبهة العمل الإسلامي	1992/12/8	340	13	3.7	17	-	-
2	حزب الحركة العربية الإسلامية	1993/4/2	62	10	13.8	13	-	-
3	حزب الوسط الإسلامي	2001/10/1	122	4	3.3	10	1	8.3
4	حزب الشعب الديموقراطي " حشد "	1993/1/24	86	14	14	7	1	12.5
5	حزب الوحدة الشعبية الديموقراطية الأردني	1993/2/9	91	7	7.1	7	-	-
6	الحزب الشيوعي الأردني	1993/1/17	62	8	11.4	8	1	-
7	حزب اليسار الديموقراطي الأردني	1994/7/20	120	-	-	9	-	-
8	الحزب التقدمي	1993/2/10	61	-	-	7	1	12.5
9	حزب البعث العربي التقدمي	1993/4/13	76	-	-	6	-	-
10	حزب الأرض العربية	1996/12/15	60	10	14.3	5	-	-
11	حزب الأنصار العربي الأردني	1995/12/11	53	30	36	7	2	-
12	حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية		66	3	4.3	7	-	-
13	حزب الحركة القومية الديموقراطية الشعبية	1997/7/10	52	11	17.5	10	-	-
14	حزب العمل القومي	1994/1/10	67	-	-	9	-	11.1
15	الحزب الوطني الدستوري	1992	780	-	-	16	2	-
16	حزب المستقل	1992/12/8	130	20	13.3	5	-	-
17	حزب النهضة الأردني	1999/12/15	235	-	-	15	-	-
18	حزب العمل الأردني	1998/1/25	164	13	7.3	11	1	8.3
19	حزب الأحرار	1994/10/20	105	-	-	0	-	-
20	حزب الأمة	غير مبين	56	-	-	10	1	-
21	حزب السلام	1996/6/17	111	-	-	10	-	-
22	حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني	1993/1/18	75	-	-	8	-	-
23	حزب الرفاه الأردني	2001/11/1	50	-	-	13	-	-
24	حزب الرسالة	2003/1/11	150	-	-	11	-	-
25	حزب الشغيلة	2002/1/1		-	-	17	-	-

(-) إشارة لا تعني بالضرورة صفر
* لا تشمل كافة الأحزاب الأردنية

النظر إلى واقع مشاركة المرأة داخل الأحزاب وفقا للأرقام أعلاه تبين

أولا : بالنسبة للأعضاء المؤسسين
هناك 12 حزب من اصل 25 لديها مشاركات نسائية في العضوية اي ما يعادل 50% منها وقد حقق حزب الأنصار العربي الأردني أعلى نسبة مشاركة نسائية في العضوية حيث بلغت 36 % من أعداد الأعضاء الذكور تلاه حزب الحركة القومية الديموقراطية الشعبية بنسبة 17.5% ثم حزب الأرض العربية بنسبة 14.3% من عدد الأعضاء الذكور.أما باقي النسب فمعظمها تراوحت بين 3.3% - 7.3%.

ثانيا : بالنسبة للهيئات القيادية
هناك 8 أحزاب من اصل 25 حزب تحققت فيها المشاركة النسائية في عضوية هيئاتها القيادية ، إلا أن حجم المشاركة بقي متواضعاً ، فقد كانت أعلى نسبة 12.5% لدى الحزب التقدمي و نفس النسبة لدى حزب الشعب الديموقراطي الأردني " حشد " ، ثم تلاهما الحزب الوطني الدستوري بنسبة 11.1% ، ثم حزب الوسط الإسلامي و حزب العمل الأردني وكلاهم بنسبة 8.3% .

ثالثاً : نجد أن حجم المشاركة النسائية يتضاءل كلما تدرجنا في المستويات القيادية العليا وفي مواقع صنع القرار، فمثلا هناك أحزاب لديها نسب مقبولة من حيث المشاركة النسائية في العضوية إلا أن مشاركتها في الهيئة القيادية تكاد تكون معدومة وهو مالا يعكس وزنها النسبي ولا العددي في الهيئات الأولى ، وإذا ما تدرجنا إلى المستويات العليا كالأمانة العامة سنجد أن منصب الأمين العام كان على الدوام حكرا على الرجال .

وتبين دراسة أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أن حوالي 65% من النساء لم يتعرفن على الأحزاب ، وان 99.4% من النساء من أفراد العينة لم ينتسبن في يوم من الأيام إلى حزب سياسي ، وان 94.4% ليس لديهن النية في الانتساب لأي حزب .
وتبين الدراسة أن حوالي 35% من أفراد العينة يعزين أسباب العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية والحزبية إلى :

- عدم وجود تأثير واضح للأحزاب في مجريات الأمور حتى الآن
- برامج الأحزاب لا تعالج مسائل مهمة للمواطنين
- اعتماد بعض الأحزاب على النفوذ العائلي أو العشائري أو الإقليمي
- الحكومة لا تشجع الانتساب إلى الأحزاب
- عدم كفاية القدرات التنظيمية للحزب

واقع المرأة في البرامج الحزبية

على الرغم من وجود حيز للمرأة في البرامج الحزبية إلا أن الواقع تشير إلى أن هذه البرامج تعبر عن فهم تقليدي لدور المرأة ، فالإشارة لقضايا المرأة في برامج الأحزاب التي تعتبر نفسها تقدمية ، لا تتعدى الشعارات اللفظية التي تنبع من فهم غير حقيقي لقضايا المرأة وواقعها داخل المجتمع الأردني سواء اجتماعيا أو اقتصاديا أو تعليميا ...كما إن معظم هذه الأحزاب، ومع اعترافها بوجود خلل ما في وضع المرأة الأردنية ، فإنها لم تعالج القضايا المرتبطة بها باليات واضحة وبرامج فعالة تطبق على ارض الواقع من شأنها مساعدتها على النهوض بحالها وتخطي العقبات التي يضعها المجتمع أمامها أو تضعها هي أمام نفسها لتصوغ قرار ذاتي يمكنها من تحسين شروط وجودها السياسي.

كما إن معظم الأحزاب لا تركز في خطابها السياسي والإعلامي على استقطاب المرأة ودعوتها للانضمام إليها بالقدر الذي تركز على استقطاب الأعضاء من الرجال معطية للمرأة دورا هامشيا على صعيد العضوية مما انعكس على تواجدها في الهيئات العليا ، ويمكن القول انه كلما تدرجنا في هيكلية الأحزاب إلى المراكز العليا كلما قلت نسبة النساء أو انعدمت.

وبعض الأحزاب تنشئ ما يعرف " بالجناح النسائي " وهو الذي يعنى بأمور الأعضاء من النساء وهذه الأحزاب تجد أن إفراد شعبة مختصة بشؤون المرأة نوع من الاهتمام بها وبقضاياها والذي يحدث هو العكس حيث تصبح العضوات بمعزل عن رفاقهم من أعضاء الحزب وبالتالي تحجيم أداءهم الحزبي .

لقد بقيت المشاركة النسائية في إطار النخبة القادرة على الحركة والأكثر انفتاحا وهي بالذات من نساء المدن وانحسرت على مشاركة زوجات وأخوات وبنات أعضاء الحزب وهن بالتالي متبنيات لاطروحات زملاءهم من الرجال الحزبيين الذي حملوا شعار تحرير المرأة.

وبالعودة إلى تاريخ المرأة في العمل الحزبي نلاحظ أن الأدوار الموكلة لها كانت على الأغلب مرتبطة بالأعمال الثانوية مثل توزيع المنشورات تنظيم الدورات التدريبية، والمشاركة في الاعتصامات والمسيرات .

الأحزاب والانتخابات والمرأة

إذا نظرنا إلى تجربة الأحزاب الانتخابية نلاحظ انه في حالات نادرة جدا قامت هذه الأحزاب بترشيح أحد أعضائها من النساء والأغلب أن خوض الانتخابات يكون حكرا على الرجال الحزبيين وخاصة في ظل قانون الصوت الواحد الذي ترك الأثر البالغ على حصة الأحزاب من المقاعد النيابية ولذلك تفضل القيادات الحزبية ترشيح الرجال من أعضاءها ومنحهم مثل هذه الفرصة لاعتقادها بان فرص النجاح اكبر مما يعكس وجهة نظر المجتمع نفسه في عملية ترشيح الرجل على حساب المرأة ، أي أنها لم تحمل نفسها عناء تغيير هذا الواقع القيمي السائد اتجاه المرأة ، وفي الانتخابات الأخيرة وبتعديل قانون الانتخاب واستحداث الكوتا النسائية فقد أقدم حزب جبهة العمل

الإسلامي على ترشيح امرأة من أعضاءه لتقديره أن لديها فرصة نجاح اكبر وهذا ما حدث بالفعل ، أما الحزب الشيوعي الذي كان ينوي دعم إحدى عضواته في الترشيح فقد تم إقناعها بالتنازل لصالح أحد مرشحي الائتلاف أي أن الأحزاب التقدمية تكاد تنافس في رجعيتها كثير من القوى التقليدية في المجتمع الأردني.

معوقات مشاركة المرأة الأردنية في العمل الحزبي

لقد شخصت اغلب الدراسات التي تناولت واقع المرأة في العمل السياسي الحزبي أزمة مشاركتها بالأسباب التالية:

1. أسباب مرتبطة بالمناخ السياسي العام .

إن غياب الحريات وسيادة الأحكام العرفية على مر عقود فائته وغياب التنظيمات السياسية نتيجة لحل الأحزاب وحظر نشاطاتها واعتقال أفرادها وما رافق ذلك من حملات إعلامية موجه ضد العمل الحزبي والحزبيين وخاصة اليساريين منهم ، جعل الأفراد العاديين يتجنبون الاتصال بأي عمل له علاقة بالأحزاب والحذر حتى من الاتصال بالأشخاص الحزبيين وقد انعكس هذا السلوك على النساء .

2. أسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية

إن العادات والقيم المحافظة التي تسود مجتمعنا والتي تقيد حرية المرأة بممارسة أي نشاط خارج إطار العائلة أو الأسرة تنعكس بشكل واضح على إقبال المرأة بالمساهمة بالتنظيمات وخاصة الحزبية منها ولا سيما أن نوعية النساء المشاركات بمثل هذه التنظيمات واللواتي يتميزن بأنهن الأكثر تمدنا وتحررا والأكثر قدرة على الحركة جعل إقبال النساء على مثل هذه المشاركات أمرا غير مرغوب فيه من قبل الوسط الاجتماعي وبالذات العائلة التي لم يمارس أحد من أعضاءها الذكور هذا النشاط .
ولا بد من الحديث هنا عن عدم معرفة المرأة بحقوقها القانونية وحتى وان كانت تعرفها فهي لا تجيد الدفاع عنها وهذا اثر على مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة ككل وليس في الأحزاب وحدها .
إضافة إلى كثرة الأعباء التي تتحملها المرأة وخاصة العاملة ، فالأعباء المادية التي تولدت نتيجة استفحال الأزمة الاقتصادية وما أفرزته من آثار بالغة على مستوى معيشة الأسرة دفع المرأة والرجل على السواء للانغماس بالقضايا المعاشية واستحداث نشاطات تدر الدخل على الأسرة لتحسين أوضاعها من المشاركة بالعمل السياسي .

3. أسباب مرتبطة بواقع الأحزاب الموجودة داخل الساحة السياسية الأردنية

الأحزاب اليسارية التي كانت نشطة في السابق نجحت في استقطاب جمهور كبير من النساء نظرا لنشاطها الملحوظ على الساحة السياسية واثر هذا النشاط على مجريات الأحداث على الساحة المحلية إلا أن حل هذه الأحزاب واستمرار نشاط الأحزاب الدينية المحافظة عززت القيم والعادات السائدة بحيث أبعدت المرأة عن العمل السياسي والحزبي بفعل الأفكار التي تدعو المرأة إلى التمسك بواقعها المتخلف .

أما واقع الأحزاب حاليا فانه لم يفشل باستقطاب المرأة فقط بل ونظيرها الرجل أيضا ، فطرح الأحزاب للشعارات
الكبيرة وعدم وجود آليات وبرامج واضحة لتنفيذها مع الاكتفاء بملامسة قضايا المرأة وهمومها في إطارها النظري ، وافتقار هذه الأحزاب للديموقراطية الداخلية وتحولها إلى أحزاب أشخاص أو عشائر ... وانعدام تأثير هذه الأحزاب على مجريات الأمور فتولدت حالة من الإحباط والشعور بعدم جدوى المشاركة لدى المواطن سواء رجل أو امرأة و تسببت في عزوف كلاهما عن الانتساب لأي من الأحزاب الموجودة.

على ضوء ما تقدم فإنني أجد من الضروري وضع بعض الملاحظات أمام أحزابنا السياسية الأردنية :

1. يجب على الأحزاب إعادة تقييم أداءها والتوقف عند أسباب فشلها بحيث تطرح نفسها مرة أخرى بشعارات واضحة وواقعية و آليات قابلة للتطبيق وبعمل مؤسسي منظم لتظهر لدينا أحزاب جماهيرية تلامس في طروحاتها قضايا وهموم الوطن والموطنين وبالذات المرأة وبذلك تنجح في استقطاب
المواطنين عامة وليس المرأة فقط.

2. يحب أن تعي الأحزاب أهمية مشاركة المرأة داخلها وتعطي فرصة للنساء العضوات فيها ليكن لهن دورا اكثر فاعلية في استقطاب أقرانهن إلى العمل الحزبي وتوفير هذه الفرص يمكن العضوات من الارتقاء في الهيكل الحزبي والوصول إلى مواقع القرار في الحزب وليس إفراز جناح نسوي في كل حزب يعزل العضوات عن أقرانهم الرجال ويفاقم من واقع المشكلة .

3. على المرأة أن تدرك أهمية مشاركتها السياسية ، فهي إن كانت منتسبة إلى حزب يجب أن تكثف جهودها للوصول إلى مواقع صنع القرار داخل الحزب لتكون الصوت المؤثر الذي ينقل ويدافع عن هموم وقضايا المرأة .
أما أن لم تكن منتسبة لأي من الأحزاب فعليها أن تدرك أن المشاركة السياسية والانتساب لأي من مؤسسات المجتمع المدني هي حق تتمتع به دستوريا وليس فعلا خارجا عن القانون وان الرفض الاجتماعي لمثل هذه القضية سوف ينحسر ليتلاشى مع تكرار الفعل .

4. إن للإعلام دور كبير في التحول الاجتماعي والتركيز هنا يكون على أهمية ودور الصحافة الحزبية في نشر الوعي والثقافة الحزبية ونجاح هذه الصحافة للوصول إلى المواطنين عامة والتأثير بالمرأة عن طريق معالجة الأمور التي تهم القطاع النسائي .
5. يجب أن لا تقتصر نشاطات الأحزاب على المدن الكبرى وتتوقف عن تهميش دور المناطق الأخرى في الريف والبادية لان المرأة ووفق دراسات سابقة أثبتت أنها على قدر من الوعي والثقافة والرغبة بالمشاركة بالعمل العام اكثر من المرأة في المدن .
6. تحرر الأحزاب السياسية من الصيغ الأبوية التقليدية المحافظة، والانفتاح على العصر ، والعمل على تجديد دماء قياداتها واتاحت الفرصة أمام الشباب وإطلاق طاقاته الإبداعية ليكون عنصرا أساسيا ، وتفعيل الطاقات المعطلة بسبب احتكار القيادات التقليدية للمناصب القيادية واختصار الأحزاب بذواتهم .